الفصل الخامس

الصفوة والقوة

obeikandl.com

obeikandl.com

أولاً: الصفوة:

كل علماء الاجتماع، متفقون على أن دراسة الصفوة تمثل بؤرة اهتمام علم الاجتماع السياسى، لأن تناول مفهوم الصفوة بالبحث يحتاج لبحث مجموعة أخرى من المفاهيم ذات العلاقة مثل: القوة، والفئة الحاكمة، هذه المفاهيم التى أصبحت تمثل ثقلاً وموضوعاً فى كتابات علم الاجتماع السياسى. وفى المقابل نجد أن تحليل مفهوم الصفوة يعنى تحليل بناء القوة فى المجتمع، بحيث نتمكن من التعرف على سلوك الجماعات المختلفة داخل المجتمع، وهل هى تسعى إلى تحقيق مصالحها الشخصية، أم هى تسهم فى تنمية المجتمع؟

فدراسة الصفوة، تمدنا بالقدرة على إلقاء نظرة شاملة وفاحصة على النظم السياسية، والسلوك السياسى، والقوة السياسية، والفكر السياسى بصفة عامة، لأجل ذلك نجد أن بعض علماء الاجتماع والسياسة يذهبون إلى الاعتقاد بأن علم الاجتماع السياسى فى حقيقته، دراسة للصفوات فى علاقتها وصلتها بالظواهر السياسية الأخرى[1].

إن دراسة الصفوات تبوأت مكاناً مميزاً فى أبحاث علم الاجتماع والعلوم السياسية، إطارها النظرى فى ذلك دراسات «باريتو وموسكا وميلز»، إذ تناول هؤلاء بالدراسة تلك الصفوات التى كانت تسيطر على مقدرات الشعوب فى عصرهم، ومن هنا عدّت دراستهم بمثابة الأساس الذى انطلقت منه الدراسات المختلفة فى هذا الميدان.

وقد أكد بوتومور على أن مصطلح الصفوة لم يستخدم استخداماً واسعاً فى الكتابات الاجتماعية والسياسية والأوربية بوجه عام، إلا فى أواخر القرن التاسع عشر، وفى ثلاثينيات القرن العشرين فى بريطانيا وأمريكا بوجه خاص، وذلك

1- محمد على محمد، أصول علم الاجتماع السياسى، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1996، ص 327.

حينما انتشر المصطلح وساد استخدامه فى النظريات السوسيولوجية للصفوة، وعلى الأخص تلك التى فضحتها كتابات «باريتو»[1].

تعريف الصفوة:

عرّف قاموس علم الاجتماع الصفوة بأنها جماعة من الأشخاص، يشغلون مراكز النفوذ والسيطرة فى مجتمع معين، ويستخدم المصطلح بالتحديد، للإشارة إلى النفوذ الذى تمارسه هذه الجماعة، وبخاصة القلة الحاكمة فى مجال محدد[2].

وهناك تعريف آخر يشير إلى الصفوة باعتبارها أى جماعة من الأفراد معروفة اجتماعيّا، وذات خصائص لها قيمة محددة كالمقدرة العقلية، أو القوة الأخلاقية التى تؤدى إلى درجة عالية من الهيبة والنفوذ، وتشير كلمة الصفوة إلى الأقلية أو القيادات فى الميادين المختلفة الثقافية والاقتصادية والعسكرية، وهى تلك الجماعات التى لها سلطة اتخاذ القرار فى تلك المجالات.

«جاروشيه» عالم الاجتماع الفرنسى عرّف الصفوة بأنها تضم أشخاصاً وجماعات، يشاركون بوساطة القوة التى يمتلكونها أو التأثير الذى يمارسونه، فى صياغة تاريخ جماعة ما، سواء كان ذلك عن طريق اتخاذ القرارات، أو بالأفكار والإحساسات والمشاعر التى يبدونها، أو التى يتخذونها شعارًا لهم.

نتيجة للتعريفات المختلفة لمفهوم الصفوة، دعت الحاجة إلى استخدام مفهوم أكثر دقة، لأن مفهوم الصفوة يستخدم الآن، بشكل عام وشمولى للإشارة إلى الجماعات الوظيفية التى تتمتع بمكانة اجتماعية مميزة فى المجتمع، بصرف النظر عن الأسباب التى دعت لذلك، فدراسة الصفوات معتمدة على المعنى السابق، حيث تعتمد على حجم الصفوة وأعدادها وعلاقتها فيما بينها، ثم علاقتها بالجماعات التى تسلمها مقاليد القوة السياسية، وهذه الجوانب تعدّ ذات أهمية علمية فى دراسة التغيرات التى تمس البناء الاجتماعى ككل، بالإضافة إلى مسألة انغلاق وانفتاح الصفوات على المجتمع التى تعدّ مهمة جدّا.

1- توم بوتومور، الصفوة والمجتمع، ترجمة محمد الجوهرى وآخرين، القاهرة، دار الجبل، 1972، ص1.

2 - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 154.

مفهوم الصفوة عند «باريتو» :

عند «باريتو»، الصفوة تتكون من جميع الأشخاص الذين يظهرون نوعاً من الاستعدادات البارزة فى ميدانهم، أو أنشطة أخرى ذات علاقة، أى أن لهم صفات خاصة، ويدخل فى نطاق الصفوة كل من بواسطة عمله أو مواهبه الطبيعية، يحقق نجاحاً بارزًا لبقية أفراد المجتمع.

فالصفوة بالنسبة لـ «باريتو»، تتكون من أعضاء متميزين فى المجتمع، لهم صفات خاصة تمنحهم القوة والسلطة[1] وطبقاً لهذا المفهوم، ليس من الضرورى أن يكون الانتماء إلى الصفوة وراثيّا، لأنه ليس فى جميع الأحوال يحمل الأبناء صفات الآباء، ولهذا تحل صفوة جديدة محل القديمة تأتى من مختلف فئات المجتمع، وهذا هو الذى يضفى نوعاً من التوازن فى النسق الاجتماعى. وهذه الحركة المستمرة، هى التى تساعد على إحداث عملية التغير الاجتماعى، لأنها تعمل على أساس النشر المستمر للأفكار المختلفة. المأخذ على مفهوم الصفوة عند «بايتو» هو أنه عدّ دورة الصفوة لازمة للمجتمع، لكى يتمكن من أداء وظائفه بشكل عادى وسليم.

«موسكا» يرى أن الصفوة تتكون من أقلية من الأشخاص الذين يمسكون السلطة فى المجتمع، هذه الأقلية تتمثل فى طبقة اجتماعية حاكمة أو مسيطرة، فأعضاء الصفوة المسيطرة تربط بينهم علاقات أولية، وهو ما يضمن لها وحدة التفكير والتميز.

وباعتبار أن الصفوة لها امتيازات اقتصادية ولديها القوة والسلطات السياسية، فهى تقوم بالتأثير الثقافى على الغالبية غير المنظمة. من هنا كان لها دور مهم فى عملية التغير الثقافى.

وعلى الرغم من أن الصفوة متجانسة بشكل عام، إلا أنها من ناحية أخرى، نجدها متدرجة، لأننا فى غالب الأحيان نجدها عدداً قليلاً من الأشخاص، يتمتعون بأكبر قدر ممكن من السلطة بالنسبة لغيرهم، وهو مايسمى باللب المسير أو النواة المسيرة التى تلعب دور الزعامة فى الصفوة نفسها. من هنا نجد أن «موسكا» يصل فى تعريفه للصفوة إلى النتيجة التى تقول: إنه بالإمكان بناء تفسير كامل للتاريخ انطلاقاً

1- أحمد زايد، مقدمة فى علم الاجتماع السياسى، الدوحة، دار قطرى بن الفجاءة، 1988، ص77.

من تحليل الصفوة القيادية، فالتاريخ كما يبدو لـ «موسكا»، وهو رائد من رواد المنهج التاريخى، يتسم بالنشاط والحيوية أثناء تحقيق الصفوة التى بيدها السلطة لمصالحها ونشر أفكارها[1].

أما «ميلز» فقد سار على نهج «موسكا» عند تناوله للصفوة، إلا أنه اختلف عنه فى أن «موسكا» يرى أن طبقة الصفوة تشكل طبقة اجتماعية، فى حين الصفوة عند «ميلز» تتجمع لكى تشكل وحدة للقوة تحكم المجتمع.

أما الصلات أو العلاقات التى تربط الصفوات فيما بينها، فهى المصالح العامة والمصالح المادية والتشابه فى الأفكار والمعتقدات والأصول الاجتماعية ومصادر التعليم المتشابهة والعلاقات الاجتماعية القائمة على المودة والتزاوج، فمثل هذه العلاقات تدعم بطريق مباشر المصالح المشتركة بينهم.

من أهم إسهامات «ميلز» فى دراسة الصفوات هى أنه: تمكن من تناول مفهوم الصفوة والطبقة الاجتماعية بالتحليل، الذى بدوره فتح المجال أمام البحث فى علم اجتماع القوة، وأعطى دفعة قوية إلى البحوث الأميركية فى هذا الميدان، لذلك عدّ «ميلز» من العلماء الذين مهدوا لخروج علم اجتماع القوة والصفوات. وأخيراً نجد أن كل البحوث اللاحقة التى تناولت القوة والصفوات قد جاءت متأثرة بآراء «ميلز».

طبيعة الصفوة وجوهرها:

الصفوة باعتبارها أقلية من الشعب، بيدها اتخاذ القرارات التى لها تأثير فعال على حياة المجتمع، هذه القرارات لها من الشمول بحيث إنها تنال بالتأثير كل مظاهر الحياة فى المجتمع، والأقلية الحاكمة تصل إلى امتلاك القوة إما بواسطة زيف الانتخاب العادى، أو قد تحصل على القوة نتيجة لاحتكارها لموارد الإنتاج وسوق العمل فى المجتمع. أما فى المجتمعات الحديثة فإن الأقلية المسيطرة تضم أولئك الذين اختيروا عن طريق زيف الانتخاب التقليدى لشغل مواقع القيادة، لأن هذا الكسب الانتخابى لايتم وفق الطرق الديمقراطية، لأنه فى الأنظمة التقليدية، يكون الترويج لسيطرة الناخبين على المنتخب خديعة كبرى، فالمنتخب يملك كل المقدرات بما فيها الناخب نفسه، وهو بذلك يكون قد ضمن نتيجة الانتخاب.

1- محمد السويرى، علم الاجتماع السياسى، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990، ص 65.

فالصفوة، نتيجة لما تتمتع به من حسن تنظيم وتماسك ومالديها من أساليب، تجعل فى كل الأحيان، الأغلبية خاضعة لها، وهذا المبدأ شائع فى دراسة العلاقات السياسية فى المجتمعات ذات الحزب والأحزاب السياسية، أى فى أنظمة الحكم التقليدية القائمة على نظرية التدجيل والتمثيل.

ويؤكد «ميلز» أن سيطرة وضبط الأقلية بواسطة الأغلبية، من الأشياء التى يصعب تحقيقها، وهذا مايؤكده قوله: «لقد سخر التطور التاريخى من جميع المقاييس التى كيفت للحيلولة دون الأوليجاركية أو لمنعها، وإذا سنت القوانين للحد من سيطرة القادة[1] فإن القوانين هى التى تتجه نحو الضعف تدريجيّا، وليس القادة».. فالجماهير فى الأنظمة التقليدية تفتقد النظام الذى يمكنها من محاسبة القادة، بعكس الحال فى النظام الجماهيرى، وكذا فضلاً عن افتقادها للقوة الحقيقية التى تستطيع أن تحافظ بها على مبدأ سيادة الأغلبية الذى يحول دون فرض الصفوة سيطرتها على بقية المجتمع.

هذا وقد ميّز كتّاب الصفوة بين مستويين داخل الصفوة، على الرغم من اختلافهم فى هذا التمييز بين المستويات العليا والدنيا للصفوة، وأهمية هذا التمييز تكمن فى أنهم قدموا من خلاله، محاولة تضع فى الاعتبار تلك الاختلافات من حيث درجة ونمط النفوذ الذى يكون لكل عضو من أعضاء الصفوة.

فالشريحة الدنيا قد تكون الوسط بين الحاكم والمحكومين، حيث إنها تقوم بتوصيل المعلومات إلى جانب الإقناع بسياسة الصفوة، زد على ذلك أنها قد تكون مصدراً لتزويد الصفوة العليا بأعضاء جدد كلما تطلب الأمر ذلك. ويوضح «موسكا» ذلك بقوله: «فى غالب الأحيان تقف وراء الشريحة الأعلى من الطبقة الحاكمة، شريحة أخرى أكثر عدداً، تتمتع بجميع القدرات والإمكانيات للقيادة فى الدولة، بدونها يستحيل قيام أى نوع من التنظيم الاجتماعى»[2].

أما الشريحة العليا من الصفوة فلا تقوم بالدور الأساسى على أساس أنها صاحبة القرار، وذلك نظراً لعدم الكفاية فى القوة والعدد، فاختلاف مهام القيادة مهم جدّا داخل المجتمع، فمثلاً نجد أن القادة يقومون بمناقشة التشريعات والقرارات، وشرحها

1- إسماعيل على سعد، نظرية القوة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص 110.

2- إسماعيل على سعد، نظرية القوة، مرجع سابق، ص117.

وتوضيحها لبقية أفراد المجتمع، فى حين يلعب بعضهم دوراً محدداً ومرسوماً لهم، ويمثل هؤلاء فى الغالب، الشريحة الدنيا من الطبقة الحاكمة، ويكون داخل هذه الشريحة الخطباء المهرة والكتّاب والصحفيون البارزون وغيرهم، ممن يتمتع بقدرة فائقة على تشكيل الأفكار، وصياغتها وطرحها على الناس للإقناع.

الاتجاهات النظرية فى فكرة الصفوة:

الاتجاه الأول: وهو الاتجاه التنظيمى:

هذا الاتجاه يقوم على فكرة رئيسية، مؤداها أن الصفوة تمتلك مقاليد القوة، وذلك لمالها من قدرات تنظيمية، وبما لها من حنكة فى تقدير مصادر القوة فى المجتمع، أى أن الصفوة حسب وجهة نظر «موسكا»، تشكل جماعة محددة العدد، ولكنها تتمتع بقدرات تنظيمية لاتوجد عند الجماعة الكبيرة.

بالنسبة لوسائل الاتصال بين أفراد الصفوة، فتعدّ بسيطة، كما أن فرص الاتصال فيما بينهم بسيطة أيضاً، وهذا يؤدى بالصفوة إلى صياغة سياستها بشكل أسرع ويجعلها متماسكة داخليّا ضد أى تهديد خارجى، زد على ذلك أنها قادرة قدرة فائقة على الاستجابة للمتغيرات التى تحيط بها.

فى دراسة «ميلز» للحزب الاشتراكى الألمانى توصل إلى استنتاج مؤداه: أن جميع التنظيمات الكبيرة الحجم تشهد نموّا كبيراً فى أجهزتها الإدارية، مما يعمل على تقليص الديمقراطية داخل الحزب، وذلك على الرغم من أن مثل هذه التنظيمات الحزبية تعتنق أيديولوجيات تقوم على المساواة وتكافؤ الفرص والديمقراطية.

وتناول «ميلز» العلاقة بين الصفوة والجماهير، فالقادة يتقلدون مراكز القوة ويصبحون جزءاً مكملاً للصفوة، فيدعم القادة أوضاعهم ولو كان ذلك على حساب التنظيم. لأجل ذلك نجد أن الزعيم الذى بيده السلطة وقد تعود على ممارستها، يجد التخلى عنها صعبًا. هذا مع العلم أن ممارسة القوة تحدث تحولاً نفسيّا فى شخصية القائد، يجعله يبالغ فى كثير من الأشياء، يصل به إلى حد الادعاء بأنه صاحب الفضل فى هذا التنظيم أو ذاك.

فالأقليات الحاكمة فى النظم التقليدية تسعى دائماً إلى التلويح بالعدوان الخارجى،

حتى تكفل قدراً من الوحدة الداخلية الدائرة فى فلكها، لمواجهة هذه الأخطار، وترى أية معارضة لها أنها تستهدف تخريب المجتمع وتعمل من أجل الصالح الخارجى.

الاتجاه الثانى: وهو الاتجاه السيكولوجى:

من رواد هذا الاتجاه هو «باريتو»، حيث قام بتحليل للصفوة يتسم بالشمول، فأعطى للصفوة مفهوماً يقترب من مفهوم الطبقة الحاكمة على غرار «كارل ماركس»، لأن نظرية الصفوة عنده تعدّ جزءًا أساسيًا من علم اجتماع جديد، حاول إقامته، واستند فى ذلك إلى أبعاد سيكولوجية بحتة. فالصفوة عنده ليست نتاجاً لقوى اقتصادية كما يرى «ماركس»، ولا هى تعتمد على قوتها التنظيمية كما يرى «موسكا» و«ميلز»، ولكنها نتيجة لتلك الخصائص التى اكتسبتها الإنسانية عبر التاريخ.

الاتجاه الثالث: وهو الاتجاه الاقتصادى:

من رواد هذا الاتجاه «جيمس برنهام» الذى حاول أن يزاوج بين النظرية الماركسية فى الطبقة الحاكمة، واتجاه كل من «باريتو» و«موكسا» و«ميلز» بوصفه يعبر عن أيديولوجية برجوازية، فنجده قد أوضح بأن النظام الرأسمالى فى تدهور مستمر، وأنه سيتحول تدريجيًا إلى مجتمع تكون السيطرة فيه لصفوة إدارية لها مهمة إدارة الشئون السياسية والاقتصادية[1].

«برنهام» استعان بكتّاب الصفوة فى صياغة فروضه الأساسية منها: أن السياسة ماهى إلا كفاح ونضال وصراع بين الجماعات من أجل الحصول على القوة، وأن الجماعة الصغيرة فى كل المجتمعات هى تلك الجماعة التى تتولى وتقوم باتخاذ القرار السياسى، كذلك استعان بها فى تحليل عملية التغير الاجتماعى. على أية حال نجد أن «برنهام» قد تأثر بالنظرية الماركسية عند تفسيره للأسس التى تستند إليها الصفوة، أى أن التحكم فى وسائل الإنتاج يعطى الصفوة الوضع المسيطر فى المجتمع، فنجده يقول: «إذا أردنا أن نحدد الطبقة الحاكمة فعلينا أن نبحث عن الطبقة التى تحصل على الدخول»[2].

1- نيقولا ميتاشيف، نظرية علم الاجتماع، ترجمة محمد عودة وآخرين، القاهرة، دار المعارف، 1970، ص 113.

2- المصدر السابق، ص 114.

الاتجاه الرابع: وهو الاتجاه النظامى:

وهو يرى أن الصفوة هى نتاج لذلك الطابع النظامى الذى يسيطر على المجتمع الحديث، وأن القوة تميل إلى اتخاذ طابع نظامى عام، وهو الوضع الذى يؤدى إلى بروز منظمات ذات مكانة هامة فى المجتمع وتتبع عنها القيادة فى البناء الاجتماعى. وهذا مايراه «ميلز»، عندما أكد على أن القوة تؤدى إلى ظهور منظمات كبيرة كالشركات والمؤسسات العسكرية.

تصنيف الصفوات:

إن مصطلح الصفوات ـ بشكل عام ـ شائع الاستعمال لدى علماء الاجتماع بدل الصفوة، وذلك يدل على أن هناك صفوات مختلفة مهما كانت طبيعة العلاقات التى تقوم عليها. وباعتبار أن الصفوات تتركز حول السلطة والتأثير، فقانون السلطة والتأثير هذا هو الذى استخدمه «ماكس فيبر» ليميز بين السلطات الثلاث: السلطة التقليدية والسلطة الشرعية والسلطة الكارزمية[1]. وفى ظل تقسيمات «ماكس فيبر» هذا استطاع الباحثون أن يميزوا ويبرزوا مجموعة من أنواع الصفوات، وهى:

الصفوات الكلاسكية: وهى تلك التى تمتعت بسلطة انبثقت عن عقائد دينية أو من بنية اجتماعية لها تاريخ موغل فى القدم.. من هنا عدّت أى صفوة لها طبيعة أرستقراطية هى صفوة تقليدية. وفى العادة نجد أن الصفوات التقليدية فى الغالب، تتكون من أشخاص لهم تاريخ طويل وفى الغالب يكون متوارثاً، كما هو الحال فى الصفوات الدينية وهى التى تقوم السلطة فيها على احترام بعض الحقائق الشائعة بين الناس.

الصفوة التكنوقراطية: تقوم السلطة فى هذه الصفوة على قاعدة الانتخاب أو التعيين وفقاً للقوانين المعمول بها، أو عن طريق الاعتراف بالكفاءة وفقاً للمعايير المعمول بها، فالصفوات فى هذا النوع، باعتبار أن سلطتها شرعية، فهى ذات سلطة وتأثير، ولها مراكز القيادة فى الوظائف الإدارية دائماً. وهى تلك التى تستمد سلطتها مما تملكه من موارد اقتصادية، وهذا النوع من الصفوات بامتلاكها للثروة تتمكن من

1- السيد الحسينى، علم الاجتماع السياسى، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996.

ممارسة قوة الضغط على الصفوات الأخرى، وهى بذلك تنفرد بسلطة اجتماعية واسعة النطاق، وهذا النوع من الصفوات ـ وللأسباب السالفة الذكر ـ نجد أن أعضاءها وقراراتهم لها تأثير فاعل فى مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا بدوره يؤثر تأثيراً فعالاً فى عملية التغير الاجتماعى سلباً أم إيجاباً.

الصفوة الكارزمية: وهى تلك التى يتصف أفرادها أو أعضاؤها ببعض الصفات الروحية، وهى تلك الصفات التى لاعلاقة لها بمكانة الفرد الاجتماعية، ولا بما تمتلكه من ثروة، وإنما مردها لما لهم من مقدرة للقيام بأعمالهم بكفاءة عالية، وفى مثل هذه الصفوات كثيراً ما يحدث أن تمتد السلطات الكارزمية من القائد إلى أولئك المحيطين به.

الصفوة الأيديولوجية: وهى تلك التى تنمو حول أفكار ذات طبيعة أيديولوجية معينة، وهى تتكون من أشخاص يشتركون فى مفهوم أيديولوجى فكرى واحد، كما أنهم يعملون على نشر هذا الاتجاه والدفاع عنه. هذه الصفوة ليست بالضرورة أن تكون لها سلطة رسمية، فهى صفوات ذات تأثير فعال، حتى إن لم تكن لديها قوة.

وباعتبار أن الصفوات الأيديولوجية من الصفوات ذات التأثير، فهى تسعى جاهدة فى جل الأوقات إلى إحداث تغييرات تاريخية معتبرة ربما تتعلق بحركة التاريخ نفسها.

الصفوات الرمزية: وهى تلك التى تتكون من أشخاص ينظر إليهم على أساس أن لهم قيمة رمزية، فالزعماء والأبطال ـ على سبيل المثال ـ يرموزون إلى قيم وأفكار ينظر إليها الناس على أنها أفكار جديرة بالاهتمام، وأنها جديدة وحية وتعبر عن أحوالهم.

إلى جانب هذه الصفوات هناك أيضًا ـ على سبيل المثال ـ الصفوات العسكرية والثقافية وغيرها.

لقد كان للنظريات المفسرة للصفوة إسهام بارز فى إظهار وبلورة تراث علم الاجتماع السياسى، وعدّ مفهوم الصفوة من المفاهيم الأساسية، ليس فى علم

الاجتماع السياسى فقط، بل فى علم الاجتماع بصفة عامة. كما نجد أنها قد أسهمت إسهاماً أساسيّا فى فهم علم الاجتماع بصفة عامة. كما يمكننا النظر إلى هذه الإسهامات باعتبارها إسهامات نقدية للنظم الأوربية التى تدعى الديمقراطية، ومن منا يستطيع أن يتجاهل ذلك الدور الذى لعبته أفكار «باريتو» و«موسكا» و«ميلز» فى نقد الديمقراطية الغربية، وماتؤدى إليه من تحكم لقلة من الناس، كما أنها أوضحت لنا الأساليب المختلفة التى تستخدمها هذه الأنظمة فى استمرار تحكم القلة فى إعادة إنتاج نفسها على نحو يفرغها من مضمونها.

إن ربط بناء القوة بالمسائل والقرارات والمصالح الحقيقية من وجهة نظر تقدمية، قد يساعد على تسهيل الصياغة الإجرائية لدراسة بناء القوة أو بناء الصفوة فى المجتمعات. هذا من ناحية، ولكننا إذا أرجعنا القوة إلى مصادرها الأساسية وامتلكها أصحابها الحقيقيون وهم عامة الشعب، فإنه بالإمكان إحداث تغيرات اجتماعية أساسية وإيجابية فى البناءات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية فى كل المجتمعات.

* * *

ثانيًا: القوة:

إن تعريف القوة من المشكلات التى أثير حولها الكثير من الجدل بين الباحثين فى الوقت المعاصر، وذلك نتيجة لتداخل بعض المفاهيم الأخرى معها، مثل: السلطة، والنفوذ، والإجبار، والقهر.

ومفهوم القوة يعدّ من المفاهيم الرئيسية فى العلوم الاجتماعية، فبعض العلماء يذهب إلى الاعتقاد بأن أى فعل اجتماعى هو فى جوهره ممارسة للقوة، وأن كل علاقة اجتماعية هى فى جوهرها معادلة للقوة، فالقوة على أية حال تتخلل أى مجتمع من المجتمعات. وقد استخدم مفهوم القوة من قبل بعض الفلاسفة لإجلاء الغموض ولفهم الضوابط الاجتماعية التى يرفضها النظام الاجتماعى، الذى يصبو إلى جمع شتات الناس وإقامة النظام السياسى.

فالقوة عند كل من «ماركس» و«ماكس فيبر» و«بارسونز» هى القدرة الاجتماعية على إصدار قرارات لها صفة الالتزام تظهر لها نتائج بعيدة المدى بالنسبة للمجتمع.

فهى قدرة اجتماعية لأن الأفراد يمتلكون القوة باعتبارهم أعضاء فى المجتمع، فهى ـ أى القوة ـ يجب أن ترتبط بوضع اجتماعى يشكله الفرد فى المجتمع أو الجماعة التى ينتمى إليها ونتيجة لأن ممارستها تتم داخل تنظيم محدد، فهى تعتمد بالدرجة الأولى على الإمكانات كالمهارة والذكاء والثروة، لأن هذه الإمكانات هى التى تخلق المكانة الاجتماعية أو الوضع الاجتماعى، وبالتالى تتحول إلى قوة. وممارسة القوة هذه قد تكون بشكل فردى، مثل: الرئيس، ورئيس مجلس الوزراء، أو من خلال هيئة، أو مؤسسة كمجلس الشيوخ، أو النواب.. وأخيراً أصبح بالإمكان أن تمارس بشكل جماعى، كما يحدث فى المؤتمرات الشعبية الأساسية. وباعتبار أن القوة هى القدرة، فقد نجد أحياناً أن القوة موجودة ولكنها لاتمارس لسبب أو لآخر، وإلا بماذا تفسر غياب العديد من الناس عن جلسات المؤتمرات الشعبية الأساسية؟

فإذا ما عددّنا الفعل الاجتماعى هو جوهر القوة، فالذى يوضح هذا الجوهر إذن هو القرارات التى تمارس عليها، فإلزامية هذه القرارات هى التى تجلى الغموض عن الطابع الاجتماعى للقوة. والتزامية القرارات تعنى أن الأطراف المتلقية لهذه القرارات سوف تقبلها وتعمل على تنفيذها، فقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية ـ على سبيل المثال ـ هى ملزمة التنفيذ من كل اللجان الشعبية ولامجال للاعتراض على تنفيذها بعدما تمت صياغتها. فالقوة باعتبارها عملية لصنع القرار السياسى، فلابد لهذا القرار من أن تكون له أبعاد مختلفة، لأن القرارات الصادرة تشمل جل المجالات سواء أكان منها السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية. فتأثير القرارات قد يكون له دور واسع بحيث يحدث تغيرات واسعة النطاق، كذلك القرارات التى صدرت عن المؤتمرات الشعبية بخصوص التحول إلى الإنتاج والبنية التعليمية.

فالقوة باعتبارها مفهوم اجتماعى، لايمكن لها أن تمارس إلا من خلال علاقات اجتماعية، كما أن ممارستها بالضرورة تتم داخل نسق من هذه العلاقات. من هنا يظهر مفهوم بناء القوة الذى يشير إلى العلاقات النظامية التى تتشكل فيها القوة.

فى الأنظمة السياسية التقليدية نجد أن علاقات القوة وجدت بين أطراف غير متكافئة فى الحصول على هذه الإمكانات، فى حين نجدها فى المجتمع الجماهيرى واضحة المعالم. فالقرار فى المؤتمر الشعبى الأساسى لايتخذ نيابة عنه، بل المؤتمر نفسه يتخذ هذا القرار، وهو نفسه الذى نجده قد اختار لجنة شعبية لتنفيذ هذا القرار.

لأنه إذا فشلت هذه اللجنة فى تنفيذ هذا القرار، فهو الذى يمتلك حق تغييرها أو لومها. هذا مع العلم أن هذا المؤتمر قد أعطى للجنة التنفيذية الحق فى المشاركة لصياغة هذا القرار قبل صدوره، كما أنه أعطى لها الحق فى أن تعترض عليه لسبب أو لآخر ولكن قبل صدوره. ففى معظم المجتمعات إن لم يكن كلها، تظهر القيم والمعتقدات والأنساق الثقافية التى ترغم وتوجه علاقات القوة فيه، وهى التى تحدد وظائف القوة وتجعل لها صفة الاستمرار والشرعية، لأن بناء القوة فى المجتمعات المختلفة يعدّ جزءاً من مكونات بنيانها الاجتماعى.

إن تحقيق جل الأهداف الخاصة بالمجتمع، وتنظيماته المختلفة، يتطلب تطبيقها بالقوة، وحتى لو كان القائمون بالفعل على درجة كافية من الالتزام والمعرفة. من هنا نجد أن مفهوم القوة لم يعد ينظر إليه كظاهرة اجتماعية فقط، بل إنها أصبحت تمثل جانباً مهمّا وأساسيّا للحياة الاجتماعية. فأصحاب القوة فى المجتمعات التقليدية يريدون أن تبقى حقيقة القوة وممارستها ومصادرها خافية على الناس، وذلك من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية أو الفئوية، إلا أن هذا المنظار أصبح لامعنى له فى ظل النظام الجماهيرى الذى جعلها حقّا مكتسبًا لكل الناس، وبيّن طرق ممارستها ومصادرها وهذا جلى وواضح، فالسلطة والثروة والسلاح بيد الشعب.

على أية حال، وكما أوضحت سابقاً، فإننا نجد أن علم الاجتماع السياسى يركز على مفهوم القوة وممارستها الاجتماعية، أكثر من ذلك نجد أن فكرة القوة تمثل أحد الموضوعات المهمة التى يبحثها علم الاجتماع السياسى. إضافة إلى أن القوة تمثل محورًا مشتركاً بين كل الموضوعات التى يجدها علم الاجتماع السياسى مادة له.

من هنا كان لابد لنا من تناول القوة باعتبارها مفهوماً متسعاً يحتوى على مفاهيم أخرى لصيقة به، ولايمكن فهم القوة بمعزل عنها، وهذه المفاهيم هى: النفوذ، والإقناع، والتأثير، والسلطة، والقسر. فالإقناع يعدّ من أدنى مستويات استخدام القوة، وهو محاولة إقناع الآخرين بأن ينحوا على النحو الذى يحدده القائم بدور المقنع. وتعتمد هذه العملية على قوة حجة وقدرة القائم بالعملية على استخدام اللغة والتأثير الشخصى والمنطقى للموضوع المطروح. وهذه العملية ـ أى الإقناع ـ عملية قائمة على أساس من الحرية فى الإقناع للطرف الموجه إليه هذه العملية، أى أنها لاتتصف بالالتزام.

أما التأثير فإنه يشير إلى القدرة على الإقناع وتجنب استخدام أى شكل من أشكال القهر أو العسف.

من هنا نجد أن التأثير ينتج عنه قبول طوعى وحر، بعكس القوة التى ينتج عنها خضوع قهرى.

أما السلطة فهى قوة نظامية وشرعية فى مجتمع معين، مرتبطة بنسق المكانة الاجتماعية، وموافق عليها من جميع أعضاء المجتمع، وترجع أهمية السلطة إلى أنها توجه سلوك الأفراد بصورة محدودة لإنجاز الأهداف العامة. ويتحقق ذلك من خلال بعض الميكانيزمات، مثل: التبادل، والمصالح المشتركة، والتضامن، والقوة. ومن الدراسات المبكرة للسلطة فى علم الاجتماع دراسة «ماكس فيبر»، التى حاول فيها أن يحدد مصادر شرعيتها، وانتهى إلى أنها قد تكون مستمدة من القانون أو التقاليد أو الإلهام[1]. على أن القوة قد تمارس فى بعض الأحيان ـ إن لم يكن كلها ـ بغض النظر عن وجود السلطة.

أما القسر فإنه يشير إلى الاستخدام الواضح لأساليب العقاب، أى أنه يعبر أو يمثل المظهر الخارجى لاستخدام القوة.

مفهوم القوة يعدّ واسع الاستعمال لدى رجال الاجتماع والسياسية والاقتصاد، كما أن تعدد مفاهيم القوة يعود بالدرجة الأولى إلى الاختلافات الفكرية حول نوع المجتمع الذى يعيشون فيه، ويعرّف «ماكس فيبر» القوة بأنها احتمال قيام شخص ما فى علاقات اجتماعية بتنفيذ رغباته على الرغم من مقاومة الآخرين، وبصرف النظر عن الأساس الذى يقوم عليه ذلك الاحتمال[2]. على أن القوة فى معناها الشمولى تعنى القدرة على فعل شىء والتأثير فيه، والقدرة على جعل شخص آخر يقوم بعمل، لم يكن ليقوم به دون استخدام القوة.

فالقوة ليست مجرد علاقة بين الأفراد، بل والمؤسسات والمنظمات والهيئات الكبرى لها علاقتها الخاصة بها أيضاً، فهى تشمل: الحكومة، والجيش، والشرَ العامة والخاصة، إضافة إلى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية، كل ذلك ؛

1- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مرجع سابق ذكره، ص32.

2- بوتومور، الصفوة والمجتمع، مرجع سابق ذكره، . ص72.

القوة ويمتلك مصادرها. وهذا مايؤكده ـ «تالكوت بارسونز» فى وصفه للعلاقة بين المجتمع ككل وأجزائه المكونة له، أى دراسة القوة فى سياقها البنائى.

«جون يروى»[1] ميّز بين ثلاثة أنماط للقوة، هذه الأنماط هى القوة الاقتصادية التى اعتمدت على الموارد المادية، والقوة السياسية التى اعتمدت على السيطرة على مراكز ومصادر القوة، والقوة الثقافية التى اعتمدت على التحكم فى المصادر التى تخلق وتفسر وتنقل المعايير الاجتماعية.

من هنا يجب علينا دراسة القوة من وجهات النظر هذه، فالاتجاه الأول الذى يرى أن القوة الاقتصادية هى المستندة على الموارد المادية، يرى أن القوة تكمن فى تملك زمام الأمور المادية، وهى تحتوى على وسائل وطرق الإنتاج، وهذا الاتجاه نجده واضحاً لدى الماركسيين، الذين عدّوا القوى هى القوة الاجتماعية على العموم والسياسية، وعلى هذا الرأى فإن الفئة المسيطرة على أساليب وأدوات الإنتاج ينبغى أن تستخدم سيطرتها فى الاستحواذ على القوة السياسية والاجتماعية فى مؤسسات المجتمع المختلفة لتضمن أن تكون قراراتها ملزمة التنفيذ.

وهذا ماترفضه النظرية الجماهيرية بشدة، فأتت بذلك البناء المتناسق لحل المشكل السياسى والاقتصادى والاجتماعى، الذى يضمن عدم سيطرة أية فئة على أخرى وعدم ترك المجال أمام أية فئة للاستحواذ على السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما الاتجاه الثانى، فهو الذى يربط القوة بما يتبوأه الفرد من مناصب، فكلما كان للفرد منصب رئيسى فى المؤسسة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية كانت لديه القوة لفرض إرادته، وبقدر هشاشة هذا الاتجاه تأتى عدم مصداقيته فى غالب الأحيان، والمثال واضح على ذلك: ففى المؤسسة الأمريكية يقبل رئيسها بجملة من المحاذير سواء تلك الناتجة من وكالة الاستخبارات الأمريكية أو اللوبى الصهيونى فى الولايات المتحدة. ففى الكثير من الأحيان نجد أن أصحاب المناصب العليا ماهم إلا أدوات لقوة أخرى غير منظورة. فالاتجاه الخاص بصنع القرار ومن يقوم بصياغته،

1- إبراهيم الغار، علم الاجتماع السياسى، القاهرة، دار المعارف، ص 41..

يتطلب على أية حال تحديد المشكلات الهامة فى المجتمع، ومن شارك ومن لم يشارك فى اتخاذ القرار الذى يحدد البدائل عند التعامل مع أية مشكلة من مشاكل المجتمع، عن طريق من يمتلك السلطة داخل المجتمع.

فى المجتمعات التقليدية يبدو هذا الأمر من شبه المستحيل لأن فى الغالب القرارات المهمة تصدر من أشخاص وجماعات غير رسمية، لأجل ذلك فإن هذه المداخل أو الاتجاهات تعدّ إلى حد ما، غير ملائمة لاتخاذ القرار السياسى الصحيح، فالقرار السياسى الصحيح لايمكن له أن يصدر إلا من الأفراد الطبيعيين أعضاء المؤتمرات الشعبية ا ساسية فى جلسة عادية أو استثنائية لمؤتمراتهم.

موضوع آخر يرتبط بدراستنا للقوة هو أشكال القوة، وقد تناولت الدراسات الاجتماعية أشكالاً محدودة ومتميزة من القوة، بالإمكان تحديدها على النحو التالى: القوة الجبرية، والسيطرة، والسلطة.

مصدر الاختلاف الأساسى بين أشكال هذه القوة، تكمن فى طبيعة المصادر التى تستند إليها القوة فى ممارستها فى أى من هذه الحالات، فعند ممارسة القوة الجبرية يعتمد فى ممارستها على العقوبات أو المزايا المتوقعة. أما السيطرة فهى بالدرجة الأولى، مرتبطة ببناء التنظيمات والأنساق الاجتماعية، لأن أعضاء هذه التنظيمات يعتمدون فى أداء وظائفها على أداءات الأجزاء التابعة لهم أو لوظائفهم.. فعلاقات السيطرة على أية حال، لانجدها حكراً على شاغلى المناصب القيادية فقط، بل نجدها لدى الآخرين الذين هم أدنى باعتبار أن أداء المهمة يتوقف على أداء هؤلاء الآخرين لأعمالهم. أما فيما يخص الشكل الثالث، وهو السلطة فالقوة فيه تستند إلى نظم شرعية وقانونية واضحة.

المفكرون على اختلاف مدارسهم تناولوا بالبحث والنقاش الأساليب المتميزة للحصول على السلطة الشرعية كلٌّ حسب انتمائه، فالقوة السياسية فى أى مجتمع من المجتمعات تبرز من خلال السلطة والنفوذ، فالأولى تتحقق بفضل القانون. أما الأخرى فتتحقق بقدرة الشخص أو الجماعة على فرض الآراء على الآخرين. من هنا تبرز عدة تساؤلات، وهى من يملك، ومن يحكم، ومن يملك السلطة والثروة والسلاح؟

الأنظمة التقليدية على اختلاف أشكالها البراقة لم تستطع أن تقدم الإجابة الشافية عن السؤال المهم، وهو لماذا الاحتكار من قبل فئة أو مجموعة أو حزب أو طبقة أو قبيلة لمقدرات الشعب بأكمله؟ لماذا يصفون الشعوب بالجهل والغوغائية، وفى الوقت نفسه، يعون تلك الحقيقة التى تقول: إن كل المقدرات التى يمتلكونها هى فى الواقع من تلك الشعوب. إن هذه المغالطة لن تنتهى مالم تصل كل شعوب العالم إلى ممارسة سلطتها وطبيعتها التى جبلت عليها، أداتها فى ذلك النظرية العالمية.

النظرية التعددية في دراسة بناء القوة:

ينظر أنصار الاتجاه الوظيفى فى علم الاجتماع إلى بناء القوة باعتباره بناءً وظيفيّا يمكّن النسق الاجتماعى من تحقيق درجة عالية من الأداء والتوازن. بمعنى أنه وسيلة من الوسائل التى تمكّن النسق من القيام بمهمته وتحقيق أهدافه التى بالدرجة الأولى تتعلق بتحقيق مصالح أفراد المجتمع. وهؤلاء فى سعيهم نحو رؤية تعددية لبناء القوة فى المجتمع عند فئة محددة. هنا نجد «بارسونز» عندما انتقد «ميلز» يشير إلى أن القوة شىء ينتشر فى كل المجتمع، وهى مرتبطة بوظيفة تحقيق الهدف التى يقوم بتأديتها النسق السياسى. وإنها موزعة فى المجتمع بشكل عام. الفرق بين فرد، أو بين جماعة وأخرى، يكمن بالدرجة الأولى فى درجة القوة المملوكة وليس فى نوع القوة، فعندما تتحول المجتمعات إلى الديمقراطية الشعبية المباشرة يقوم النسق السياسى بأداء مهمته على الوجه الأكمل، باعتبار أن سلطة اتخاذ القرار ستكون موزعة على القاعدة أى الجماهير وللكل الحق فى المشاركة فى اتخاذه، وبالتالى فإن القوة ستكون موزعة على الشعب كافة، ولا تتركز فى أيدى جماعة معينة، وأنها تصبح وسيلة لتحقيق أهداف جماعية.

«بودان» فى دراسته عن بناء القوة فى مدينة نيوهافن توصل إلى النتائج التالية:

أولاً: القوة موزعة على جماعات متعددة، وهى أن كل فاعل يلعب أكثر من دور فى وقت واحد، وأنه دائماً توجد علاقات متعددة بين جميع العناصر، بحيث تنتفى ضفة الحياد بينها، فالقوة تتوزع فى المجتمع بأكمله من القاعدة إلى القمة.

ثانيًا: أن التغيرات البنائية فى المجتمع جاءت نتيجة التوزيع التعددى للقوة.

ثالثًا: كلما زادت قدرة الفرد على التأثير فى القرارات السياسية زادت قوته، أى أن الفرد يستطيع أن يكون قويًا، عندما ينجح فى استخدام مايمتلكه من تأثير فى عملية صنع القرار.

رابعًا: لأى جماعة من الجماعات ثقل فى مجال معين، فالجماعة أو الأفراد الذين يمارسون تأثيرًا فى مجال معين، لايستطيعون أن يماسوا ذات التأثير فى مجال آخر. على أية حال هذه النتائج تبدو كأنها طرح مقصود، الغرض الأساسى منه هو رفض ذلك الارتباط الذى يمكن أن يقوم بين بناء القوة، والبناء الاقتصادى الذى أوضحناه سابقاً.

لقد واجهت النظرية التعددية لبناء القوة العديد من الانتقادات، منها أن علماء السياسة لم يستطيعوا أن يفهموا الحقيقة بكل جوانبها عندما تناولوا وجهاً واحدًا لبناء القوة، وهو المتعلق بالتأثير فى القرارات السياسية. فنجدهم لم يستطيعوا التفريق بين الأهمية النسبية لبعض القرارات دون الأخرى، ومدى علاقة ذلك بممارسة القوة فى المجتمع.

فالقوة على أية حال، لاتمارس فقط من خلال التأثير فى المسائل السياسية، ولكن لابد لها من أن تشتمل على كل جوانب الحياة الاجتماعية، إلا إذا عدّت القرارات الخاصة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية قرارات سياسية.

ففى النظم التقليدية تهدف القوة إلى تشكيل رغبات وحاجات الأفراد لخدمة مصالح جماعة معينة على حساب مصالح الجماعات الأخرى، فى حين الصحيح هو أن تهدف إلى صياغة رغبات وحاجات الأفراد من وجهة نظر الجميع لكى يتم قياس مصالح كل أفراد المجتمع، وهذا بدوره لايتأتى إلا إذا كانت القوة موزعة على جميع أفراد الشعب، وذلك بمشاركتهم فى اتخاذ القرار الذى يخص المسائل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويكون للشعب كافة، وليس لجزء منه.

* * *

obeikandl.com